مجلة دراسات اقتصادية ISSN 1112 -7988 / E-ISSN 8627-2710
المجلد: 23 العدد: 01 السنة: 2023 ص ص: 69–93

تقييم الأداء المالي للبنوك الإسلامية وفقا لنموذجي العائد على حقوق الملكية ومعيار CAMELS دراسة حالة بنك السلام الجزائر خلال الفترة 2018–2021

Evaluation of the financial performance of Islamic banks according to the two models of return on equity and the CAMELS standard, a case study of Al Salam Bank Algeria during the period 2018-2021

المهدي سوايح*، جامعه فرحات عباس سطيف1(الجزائر)، مخبر تقييم أسواق رؤوس الأموال الجزائرية في ظل العولمة
mehdi.souayeh@univ-setif.dz

رياض العينوس، جامعه فرحات عباس سطيف1(الجزائر)، Riyadh.lainous@univ-setif.dz

تاريخ الارسال: 2023/02/22	تاريخ القبول: 2023/06/06	تاريخ النشر: 2023/06/19	المؤلف المرسل: المهدي سوايح

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تقييم الأداء المالي للبنوك الإسلامية، وكذلك إبراز أهمية تقييم الأداء المالي، وتم اسقاط هذه الدراسة على بنك السلام الجزائري خلال الفترة 2018–2021، وقمنا باستخدام نموذجي العائد على حقوق الملكية ومعيار التقييم المصرفي الأمريكي لتقييم الأداء المالي للبنك، وذلك بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك السلام.

وقد توصلت الدراسة إلى أن البنك يحقق أداء مرضي ويتمتع بمركز مالي سليم مع وجود المشاكل تحت السيطرة الا انه يجب عليه تطوير أدائه لتحسين وضعه.

الكلمات المفتاحية: تقييم الأداء المالي، نموذج العائد على حقوق الملكية، معيار CAMLES، بنك السلام الجزائر.

Abstract:

This study aims to evaluate the financial performance of Islamic banks, as well as to highlight the importance of evaluating financial performance. This study was projected on the Algerian Salam Bank during the period 2018-2020. We used the two models of return on equity and the American Banking Standard to evaluate the financial performance of the bank, based on the annual reports of Al Salam Bank.

The study concluded that the bank achieves satisfactory performance and enjoys a sound financial position with problems under control, but it must develop its performance to improve its position

Keywords: Assessing Financial Performance, Return on Equity Model (ROE), Standard CAMLES, Al Salam Bank Algeria.

* المؤلف المرسل: المهدي سوايح

1. مقدمة:

تعتبر البنوك عصب الاقتصاد ومحركه الرئيسي، لأنها تحفظ الأموال وتنميها وتسهل تداولها وتخطط لاستثمارها فلا يمكن تجاهل الدور الايجابي الذي يلعبه البنكي في الخدمات والتمويل والاستثمار، وفي مختلف النشاطات المالية والاقتصادية والاجتماعية، ولقد اتسع نشاط البنوك خلال الفترة الماضية سواء من حيث زيادة عددها وانتشارها الجغرافي وحجم معاملاتها، والبنوك الإسلامية شأنها شأن باقي البنوك تسعى الى تحقيق التنمية الاقتصادية إلا انها تسعى الى تحقيق رضى عقائدي فيما يتعلق بالتعاملات الاقتصادية للمجتمعات ذات العقيدة الإسلامية ،مما جعلها تتبنى فلسفة عمل بنكي ذو طبيعة مميزة قائمة على تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية.

وبما أن تقييم الأداء المالي يعتبر من الضمانات الأساسية واللازمة لنمو واستمرار البنوك، فإنه أضحى موضوعا ذو أهمية بالغة خاصة في الوقت الراهن، ويتطلب ذلك مجموعة من الأدوات والأساليب والتقنيات التي تسهل عملية التقييم ومن هذه الأساليب التحليل بالاستعمال المؤشرات والنسب المالية ونموذج العائد على حقوق الملكية ومعيار التقييم الأمريكي CAMELS

1.1. طرح الإشكالية: بناء على ما سبق يمكن صياغة الإشكالية الرئيسية كالتالي:

كيف يتم تقييم الأداء المالي لبنك السلام الجزائري باستخدام نموذجي العائد على حقوق الملكية ومعيار CAMELS؟

2.1. الفرضيات: يقوم البحث على الفرضية التالية:

- يمكن تقييم الأداء المالي لبنك السلام الجزائري بطريقة أكثر موضوعية باستخدام نموذج العائد على حقوق الملكية ومعيار CAMELS والوقوف على مدى سلامة وضعيته المالية.

3.1. أهمية الدراسة:

نظرا للتحديات والمؤثرات التي تتعرض لها الساحة المصرفية والجهود المبذولة من طرف المؤسسات المالية والدولية لتحقيق الكفاءة في أداء المصارف باستخدام نماذج وتقنيات عديدة، حيث تكمن أهمية البحث في إبراز دور نموذج العائد على حقوق الملكية ومعيار CAMELS في تقييم وتحليل القوائم المالية لمصرف السلام، وذلك للكشف عن التطور الذي حققه المصرف في مسيرته.

4.1. أهداف الدراسة: تتمثل أهداف الدراسة فيما يلي:

- توضيح مفهوم الأداء المالي وطرق قياسه في المصارف.
- تسليط الضوء على أهم المؤشرات المستخدمة في قياس وتقييم الأداء المالي للبنوك

5.1. منهجية الدراسة: اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي، وذلك من خلال القيام بجمع البيانات المتعلقة بموضوع المشكلة وتنظيمها وتحليلها بما يتماشى ومتطلبات الدراسة.

6.1. الدراسات السابقة:

– دراسة (بختي عمارية، 2018)، مقال بعنوان، **"تقييم الأداء للبنوك الإسلامية باستخدام معيار CAMLES دراسة حالة بنك السلام الجزائري"** وهدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على معيار CAMLES الذي يتم من خلاله الكشف عن نقاط الضعف و القوة في أداء البنوك مع الأخذ بعين الاعتبار الطبيعة المميزة للبنوك الإسلامية ، حيث تم تطبيق هذا المعيار على بنك السلام خلال فترة الممتدة ما بين 2011 إلى 2016، وأثبتت النتائج أنه يمكننا استخدام معيار CAMELS لتقييم أداء البنوك الإسلامية بحيث يمكنه أن يكون مقياس شاملا و مناسب لطبيعة البنوك الإسلامية.

– دراسة (حسينة معاش، 2021)، مقال بعنوان، **"تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية بالاعتماد على نموذج العائد على حقوق الملكية، دراسة حالة البنك الوطني الجزائري خلال الفترة 2014-2018"** وهدفت الدراسة إلى تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية، باستخدام نموذج العائد على حقوق الملكية حيث تم اسقاط هذه الدارسة على البنك الوطني الجزائري. وقد توصلت الدراسة إلى أن معظم مؤشرات العائد على حقوق الملكية للبنك محل الدراسة تتميز بعدم الاستقرار والتذبذب خلال فترة الدراسة 2014-2018.

7.1. خطة الدراسة: تم تقسيم الدراسة إلى قسمين، القسم الأول نظري تم فيه استعراض مختلف المفاهيم المتعلقة بالدراسة لكل من تقييم الأداء المالي، ونموذج العائد على حقوق الملكية، ومعيار التقييم المصرفي الأمريكي. وقسم ثاني تطبيقي تم فيه تقييم الأداء المالي لبنك السلام باستخدام نموذجي العائد على حقوق الملكية ومعيار التقييم المصرفي الأمريكي.

2. الإطار النظري للدراسة

إن عملية تقييم الأداء المالي للبنوك تعكس الوضعية المالية لهذه الأخيرة ومدى قدرتها على تحقيق أهدافها، أي تحقيق أكبر عائد ممكن دون الوقوع في مخاطر السيولة أو مخاطر الإفلاس أو فقدان العلاقة بين المودعين، حيث تبين لنا عملية تقييم الأداء المالي مستوى أداء أو عمل هذه البنوك. (قروشي، فضيلي، و عز الدين، 2021، صفحة 33)

1.2. مفهوم الأداء المالي

الأداء هو انعكاس لكيفية استخدام المؤسسة للموارد المالية والبشرية واستغلالها بكفاءة وفعالية بصورة تجعلها قادرة على تحقيق أهدافها، (بورقبة، 2011، صفحة 42) ويرتكز مفهوم الأداء على عنصرين هما الكفاءة والفعالية، فالكفاءة تتمثل في القدرة على أداء الأشياء بطريقة صحيحة ومن ثمة فهي تعتمد على مفهوم المدخلات والمخرجات ،فالنظام الكفء هو الذي يتمكن من تحقيق مخرجات تفوق المدخلات المستخدمة، اما الفعالية فهي القدرة على تحقيق النشاط المرتقب والوصول إلى النتائج المرتقبة، وهي بذلك معيار يعكس درجة تحقيق الأهداف المرجوة.

1.1.2. تعريف الأداء المالي: يعرف الأداء المالي بأنه العملية التي يتم من خلالها استنباط واشتقاق مجموعة من المؤشرات الكمية والنوعية حول نشاط أي مشروع اقتصادي، يسهم في تحديد أهمية الأنشطة التشغيلية والمالية للمشروع وذلك من خلال

معلومات تستخرج من القوائم المالية ومصادر أخرى، لكي يتم استخدام هذه المؤشرات في تقييم الأداء المالي للمؤسسات. (معاش، 2021، صفحة 57)

كما يعرف الأداء المالي على أنه قدرة المؤسسة على توليد موارد جديدة من العمليات اليومية في فترة زمنية معينة ويتم قياسه من خلال صافي الدخل والنقد المحقق من العمليات. (بن جدو و ميهوب، 2020، صفحة 236).

2.2. تعريف تقييم الأداء المالي: تقييم الأداء المالي هو قياس النتائج المحققة أو المنتظرة على ضوء معايير محددة سلفا لتحديد ما يمكن قياسه، ومن ثم مدى تحقيق الأهداف لمعرفة مستوى الفعالية، وتحديد الأهمية النسبية بين النتائج والموارد المستخدمة مما يسمح بالحكم على درجة الكفاءة. (فيلالي، 2020، صفحة 56)

1.2.2. تعريف تقييم الأداء المالي في البنوك الإسلامية: هو مجموعة الإجراءات التي تقارن فيها النتائج المحققة للنشاط بأهدافه المقررة، قصد بيان مدى انسجام تلك النتائج مع الاهداف لتقدير مستوى فاعلية أداء النشاط، كما تقاس وتقارن فيه عناصر مدخلات النشاط بمخرجاته، وتدرس أساليب تنفيذه قصد التأكد من أن أداء النشاط قد تم ضمن ضوابط المشروعية وبدرجة عالية من الكفاءة (عياد و براني، 2022، صفحة 11).

3.2. أهمية تقييم الأداء المالي للبنك: تبرز أهمية تقييم الأداء المالي للبنوك في النقاط التالية: (فيلالي، 2020، صفحة 57)

- يقدم صورة شاملة للسلطات العليا للبنك حول الأداء ودور البنك في الاقتصاد الوطني وكذا إيجاد آليات لتعزيزه؛
- يساعد على التأكد من توافر مستويات السيولة المطلوبة وقياس الربحية في ظل الاتجاه للاستثمار والتمويل وما يصاحبها من مخاطر فضلا عن مقسوم الأرباح في إطار السعي لتعظيم القيمة الحالية والمحافظة على السيولة لحمايته من خطر الإفلاس والتصفية وتحقيق عائد مناسب على الاستثمار؛
- يسهم في الكشف عن نقاط القوة ونقاط الضعف ويساعد على تحليل النتائج، وبالتالي اتخاذ الإجراءات اللازمة سواء من جانب تغطية نقاط الضعف أومن جانب الحفاظ على مواطن القوة وتعظيمها؛
- يحفز الإدارة على التخطيط الاستراتيجي واتخاذ القرارات، كما أنه يبرز أين الخلل في أداء البنك وبالتالي الاتجاه لمعالجته بشكل سريع، مع تعزيز مبدأ المساءلة بالاستناد إلى أدلة موضوعية، وفي حالة الاحتياج إلى التمويل فإنه يبرر الحاجة إلى ذلك بناء على أسس علمية وموضوعية؛
- يساعد تقييم الأداء على معرفة مدى تطبيق التزامات البنك المركزي مختلف مستويات قواعد الحذر وغيرها من النسب (السيولة، الودائع...)، كما يقدم صورة شاملة لمختلف المستويات الإدارية عن أداء المصرف؛
- يعمل على إيجاد نوع من المنافسة بين الأقسام المختلفة في المصرف مما يساعد في تحسين مستوى الأداء فيه.

4.2. أهداف تقييم الأداء المالي للبنك: ترمي عملية تقييم الأداء المالي للبنوك إلى تحقيق مجموعة من الأهداف: (بختي، 2018، صفحة 86)

- متابعة البنك في تحديد أهدافه المحددة مسبقا كما ونوعا وذلك في إطار الخطة المرسومة استنادا إلى البيانات والمعلومات المتوفرة عن سير الأداء؛
- يسمح تقييم الأداء بتحديد مسؤولية مختلف أقسام وفروع البنك في مواقع الخلل وذلك من خلال تحديد وقياس انجازات كل قسم ما يضفي جوا من المنافسة بين مختلف هذه الأقسام وهذا يعد الطاقة المحركة للعمال وسيعمل حتما على رفع الأداء المالي للبنك؛
- يهدف تقييم الأداء في البنوك إلى إبراز مدى كفاءة البنك في استغلال الموارد المتاحة وتحقيق أقصى عائد ممكن في ضوء هذه الموارد؛
- يساعد تقييم الأداء على توفير البيانات والمعلومات الإحصائية عن نتائج تقييم الأداء في المصارف إلى الأجهزة الرقابية مما يسهل عملها ويمكنها من إجراء المتابعة الشاملة المستمرة لنشاط المصرف لضمان تحقيق الأداء الأفضل والمتناسق؛
- توفير قاعدة بيانات بالنسبة لجملة من البنوك تساعد السلطات العليا على وضع سياسات مالية وكذا السياسة الاقتصادية عامة.

3. مؤشرات وأساليب تقييم الأداء المالي في البنوك

تختلف مؤشرات أداء المصارف المالي باختلاف المستفيدين من تقارير الأداء، وكون تقييم الأداء المالي عملية شاملة تستفيد منها إدارة المصرف وجميع الجهات المراقبة، استخدمت عدة نماذج لقياس أداء المصارف المالي:

1.3. مؤشرات النسب المالية: تعبر النسبة عن العلاقة بين بندين أو أكثر من بنود القوائم المالية، وبشكل عام يمكن أن ننسب أي رقم في القوائم المالية إلى رقم آخر للوصول إلى دلالة ذات معنى وعادة ما يعبر عنها كنسبة مئوية أو بعدد المرات وتعد النسب المالية، من أكثر أداوت التحليل شيوعا، ولا يوجد هناك قائمة محددة تشتمل على جميع النسب المعتمدة لأغراض التحليل، فبشكل عام يستطيع المحلل أن ينسب أي رقم في القوائم إلى رقم آخر في السنة الحالية أو السنوات السابقة إذا كانت هذه المقارنة تعطي دلالة ذات معنى، وهناك العديد من الأنواع والتصنيفات للنسب المالية التي يمكن استخدامها في تقييم الأداء المالي للبنوك، ونظرا لتعددها اخترنا جملة منها وهي:

1.1.3. نسب النشاط: تعبر نسب النشاط على مدى كفاءة البنك في استخدام وإدارة أصوله وموارده المالية، كما أنها تبين العلاقة بين الاستثمار في عناصر الأصول والإيرادات المحققة، وللوقوف على ذلك فإنه يجب إجراء مقارنة بين مستوى الإيرادات وحجم الاستثمار في مختلف الأصول، وتمتاز هذه النسب عن النسب الأخرى في كونها توفر مؤشرا ديناميكيا وذلك لأخذها بعين الاعتبار البعد الزمني عند تحليلها لقائمة المركز المالي (بورقبة، 2011، صفحة 62) وفيما يلي سيتم إدراج أهم نسب التداول في الجدول التالي:

الجدول رقم (01): (أهم نسب النشاط)

النسبة	العلاقة	المدلول
معدل دوران الأصول الثابت	صافي الايرادات / الاصول الثابة	مؤشر على مدى كفاءة البنك في استغلال أصوله الثابت بغرض توليد الإيرادات
معدل دوران الأصول المتداولة	صافي الايرادات / الاصول المتداولة	تدل هذه النسبة على مدى كفاءة البنك في استغلال أصوله المتداولة لتوليد الإيرادات وبالتالي تحقيق الربح والتقليل من الاعتماد على القروض
معدل دوران إجمالي الأصول	صافي الايرادات / إجمالي الاصول	هذه النسبة شاملة للنسبتين السابقتين إذ تدل على مقدرة البنك على توليد إيرادات انطلاقا من إجمالي الأصول

المصدر: (رمضاني، 2019، صفحة 48)

2.1.3. نسب السيولة: تقاس نسبة السيولة في البنوك بنسبة التوظيف إلى نسبة الودائع، أي مدى استخدام البنك للودائع لتلبية احتياجات العملاء، وكلما ارتفعت هذه النسبة كلما دل ذلك على كفاءة البنك في تلبية القروض الاضافية، ويفضل أن تقاس نسبة السيولة بنسبة الأصول السائلة وشبه السائلة إلى الودائع، ونجز أهم النسب التي تمكننا من قياس سيولة البنك كما يلي: (بورقبة، 2011، الصفحات 72-71)

- **نسبة الاحتياطي القانوني النقدي:** تحتفظ البنوك الإسلامية برصيد نقدي لدى بنك المركزي وهذا الرصيد محدد بنسبة معينة من إجمالي الودائع ويكون البنك المركزي هو المحدد لها بشكل يتلاءم مع السياسة النقدية، وتحسب هذه النسبة كما يلي:

$$\text{الاحتياطي القانوني النقدي} = \frac{\text{أرصدة نقدية مودعة لدى البنك المركزي}}{\text{إجمالي الودائع} + \text{التزامات أخرى}}$$

حيث أن الالتزامات الأخرى تتمثل في الشيكات، الحوالات والاعتمادات مستحقة الدفع، وبشكل عام الأرصدة النقدية المستحقة للبنوك الأخرى.

- **نسبة الرصيد النقدي:** تشير هذه النسبة إلى قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته الحالية والمترتبة عليه في آجال محددة انطلاقا من الأموال المتواجدة في خزينة الأصول ولدى البنك المركزي ويتأثر الرصيد النقدي بعمليات السحب والإيداع لدى البنك ذاته، والمهم في الأمر هو معرفة نسبة الرصيد النقدي لا قيمته، على اعتبار أن هذه النسبة تمثل المعيار الذي يمكننا من معرفة سيولة البنك، وتحسب هذه النسبة بالعلاقة التالية:

$$\text{الرصيد النقدي} = \frac{\text{رصيد مودع لدى البنك المركزي} + \text{نقدية جاهزة لدى البنك}}{\text{إجمالي الودائع} + \text{التزامات أخرى}}$$

- **نسبة السيولة العامة:** وتقيس هذه النسبة مدى قدرة البنك على تخطيط التدفق النقدي بما يمكنه من مواجهة السحوبات المفاجئة، وكذلك قياس مدى كفاءة البنك في إجراء توازن بين الربحية والسيولة، فمن المعروف أن النسب العالية من السيولة تكون في العادة على حساب الربحية، وتضم كل من الأوراق المالية والتجارية قصيرة الأجل.

وتعبر هذه النسبة عن مدى قدرة البنك على سداد التزاماته المستحقة بشكل عام، وذلك بالاعتماد على أصوله السائلة والشديدة السيولة، وتحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة السيولة العامة} = \frac{\text{رصيد مودع لدى البنك المركزي} + \text{نقدية جاهزة لدى البنك} + \text{أصول شديدة السيولة}}{\text{إجمالي الودائع} + \text{التزامات أخرى}}$$

- **نسبة التوظيف (الاستثمار):** تقيس هذه النسبة قدرة البنك على توظيف الأموال المتأتية من الودائع في شكل قروض وسلفات أي استثمارها في شكل قروض للاقتصاد أو للأفراد، لذلك ارتفاع هذه النسبة يدل على أهمية حجم القروض الممنوحة وعلى عدم وجود رصيد مهم للأموال العاطلة لكنها في نفس الوقت تدل على انخفاض قدرته على الوفاء بالتزاماته اتجاه المودعين لذا وجبت الحيطة والحذر، وتحسب كما يلي:

$$\text{نسبة التوظيف} = \frac{\text{القروض والسلفات}}{\text{إجمالي الودائع} + \text{التزامات أخرى}}$$

أظهرت الأزمة المالية العالمية 2008 الأهمية الكبيرة للسيولة في عمل النظام المالي والمصرفي العالمي، الأمر الذي جعل لجنة بازل تحاول الوصول إلى معيار عالمي للسيولة بحيث اقترحت مجموعتين من المتطلبات الكمية المعيارية لتحسين أوضاع السيولة في النظم المصرفية كما يلي: (عريس و بحوصي، 2017، صفحة 107)

- الأولى للمدى القصير وتعرّف بنسبة تغطية السيولة تحسب بالعلاقة الموالية:

$$\text{نسبة تغطية السيولة} = \frac{\text{الأصول السائلة عالية الجودة}}{\text{صافي التدفقات النقدية الخارجة خلال } \mathbf{30} \text{ يوم}} \geq \mathbf{100}$$

بمعنى يتم مقابلة الأصول ذات السيولة المرتفعة التي يحتفظ بها البنك إلى حجم 30 يوما من التدفقات النقدية لديه.

وتهدف هذه النسبة إلى ضمان أن البنك يملك حجم كاف من الأصول ذات السيولة المرتفعة (النقدية، الأصول التي يمكن تحويلها إلى نقدية دون خسارة في القيمة) لتلبية احتياجات السيولة لثلاثين يوم على الأقل.

- لقياس السيولة في المدى المتوسط والطويل والهدف منها أن يتوفر للبنك مصادر تمويل مستقرة لأنشطته وتسمى نسبة صافي التمويل المستقر (Net Stable Funding Ratio) ويتم حسابها بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة صافي التمويل المستقر} = \frac{\text{قيمة التمويل المستقر المتاح}}{\text{قيمة التمويل المستقر المطلوب}} \geq 100\%$$

بفضل احتفاظ البنوك بالأصول السائلة عالية الجودة، يمكنها أن تواجه صدمات السيولة الناتجة عن حالات الضغوط المالية، وتستطيع الاستمرار في أداء وظائفها كوسيط مالي والوفاء بالتزاماتها، مما يقلل من آثار الصدمات المالية على القطاع المالي والاقتصاد الحقيقي ككل.

3.1.3. نسب الربحية: تعد هذه النسب من أهم النسب المالية المستخدمة في تقييم أداء البنوك، إذ أن هذه النسب تمكن من قياس قدرة البنك على تحقيق عائد نهائي صاف على الأموال المستثمرة، وذلك يعني أن هذه النسب تركز على الربح الذي يعد المحور الفعال في استمرار البنوك وتوسعها، من خلال الدور الرائد والأساس للأرباح المحصلة في تحقيق النمو المستمر للبنك مما يعزز قدرتها على البقاء وعلى المنافسة، وضمان الاستقرار من خلال تعزيزها لثقة الزبائن والمتعاملين مع البنك.

ويشوب نسب الربحية بعض المشاكل منها تجاهلها للمخاطرة وعدم وجود وسيلة متكاملة لتحديد متى يكون البنك في مركز مربح فالعديد من الفرص الاستثمارية تتطلب التضحية بالربح حاليا من أجل الحصول على أرباح أكثر مستقبلا ومثال ذلك الاستثمار الجديد الذي يتطلب في البداية كلف مرتفعة مع تدني الأرباح في البداية ما يعكس صحة الربحية مستقبلا، ومن بين نسب الربحية نجد: (قروشي، فضيلي، و عز الدين، 2021، صفحة 34)

الجدول رقم (02): (أهم نسب الربحية)

النسبة	العلاقة	المدلول
العائد على حقوق الملكية (ROE)	النتيجة الصافية / إجمالي حقوق الملكية	يوضح هذا المؤشر قيمة العائد التي يحصل عليها البنك من خلال استثماره لوحدة واحدة من حقوق الملكية
نسبة العائد على الأصول (ROA)	النتيجة الصافية / إجمالي الأصول	قيس صافي الدخل الناتج عن استثمار الأصول المملوكة
هامش الربح (PM)	النتيجة الصافية / إجمالي الايرادات	تقيس هذه النسبة الدخل المحقق من كل وحدة نقدية محصلة من إجمالي الإيرادات، أي أنه يعكس كفاءة إدارة البنك في التحكم في جميع عناصر التكاليف المتعلقة بالنشاط
منفعة الأصول (AU)	إجمالي الإيرادات / إجمالي الأصول	تعبر عن نسبة إجمالي الإيرادات لوحدة واحدة من الأصول

الرافعة المالية (EM)	إجمالي الأصول / إجمالي حقوق الملكية	وفيه تتم عملية مقارنة الأصول بحقوق الملكية، كما يعتبر مقياس للربح والمخاطرة
نسبة ربح السهم	صافي الربح بعد الضريبة / عدد الاسهم المصدرة	تعكس هذه النسبة حصة كل سهم من الأرباح المحققة وارتفاعها يدل على ربحية السهم، كما أنه مؤشر هاما لاحتمال نمو حقوق الملكية وهو ما ينعكس إيجابا على السعر السوقي للسهم لتحقيق الأرباح الرأسمالية
نسبة العائد على الودائع	صافي الربح بعد الضريبة / إجمالي الودائع	تقيس هذه النسبة مدى نجاح إدارة البنك على توليد الأرباح انطلاقا من الودائع التي تحصل عليها

المصدر: (رمضاني، 2019، صفحة 45)

4.1.3.نسب كفاية رأس المال: تنبع أهمية رأس المال من الوظائف التي يمكن أن يحققها، فهو يشكل قاعدة للنمو والتطور المستقبلي للمصرف، ويؤدي دوار مهما في عملية امتصاص وتغطية أي خسائر غير متوقعة يمكن أن تواجه المصرف ومن ثم فإن احتفاظ المصارف بمستوى رأس مال مناسب يؤدي إلى رفع قدرة القطاع المصرفي ويسهم في تعزيز الثقة به وفي حفظ استقرار النظام المالي ككل، وعليه يتعين على المصارف امتلاك إجراءات لتقييم متطلبات رأس المال اللازمة لها بما يتوافق وحجم المخاطر الموجودة واستراتيجية المحافظة على مستوى رأس المال، لذا وضعت العديد من النسب تسمى بنسب ملاءمة أرس المال بغرض توفير الأمان للمودعين وللبنك معا وأهم هذه النسب هي: (قروشي، فضيلي، و عز الدين، 2021، صفحة 36)

- نسبة أرس المال الممتلك إلى إجمالي الموجودات: تعكس هذه النسبة قدرة البنك على تمويل إجمالي الأصول عن طريق رأس المال وارتفاعها يحقق ما يصبو إليه البنك المركزي من حماية أموال الودائع، لكن في المقابل يؤدي ارتفاعها إلى انخفاض نسبة العائد إلى حق الملكية وهذا ضد رغبة المساهمين، وتقاس كما يلي:

$$\text{نسبة رأس المال الممتلك إلى إجمالي الموجودات} = \frac{\text{رأس المال}}{\text{إجمالي الأصول}}$$

- نسبة رأس المال الممتلك إلى إجمالي الودائع: تعكس هذه النسبة قدرة البنك على تسديد أموال المودعين انطلاقا من رأس ماله كما تبين مدى اعتماده على الودائع كمصدر من مصادر التمويل بالنسبة رأس المال وكلما ارتفعت هذه النسبة كان ذلك مؤشر أمان للمودعين والعكس صحيح، وتحسب هذه النسبة كما يلي:

$$\text{نسبة رأس المال الممتلك إلى إجمالي الودائع} = \frac{\text{رأس المال}}{\text{إجمالي الودائع}}$$

- **نسبة رأس المال الممتلك إلى إجمالي القروض:** تبين هذه النسبة مدى قدرة البنك على مواجهة المخاطر جراء منحه للقروض في حالة عدم استردادها لأي سبب كان، أي أنها تعكس درجة الخطر في محفظة القروض وتقاس بالمعادلة التالية:

$$\text{نسبة رأس المال الممتلك إلى إجمالي القروض} = \frac{\text{رأس المال}}{\text{إجمالي القروض الممنوحة}}$$

- **نسبة رأس المال الممتلك إلى الاستثمار في الأوراق المالية:** تبين هذه النسبة مدى قدرة البنك على مواجهة المخاطر جراء استثماره في الأوراق المالية وانخفاض قيمتها السوقية، أي أنها تعكس درجة الخطر في محفظة الاستثمارات المالية وتقاس بالمعادلة التالية:

$$\text{نسبة رأس المال الممتلك إلى الاستثمار في الأوراق المالية} = \frac{\text{رأس المال}}{\text{إجمالي الاستثمارات في الأوراق المالية}}$$

- **نسبة أرس المال الممتلك إلى الموجودات المرجحة بالمخاطر:** تبين هذه النسبة قدرة رأس المال على مواجهة مخاطر الاستثمار الناشئة عن احتمال عدم الوفاء بالتزاماته في الخطرة، والمقصود بالخطرة جميع الموجودات مطروح منها النقد في الصندوق وفي المصارف الأخرى والأوراق المالية والسندات الحكومية، وتقاس بتطبيق المعادلة الآتية:

$$\text{نسبة رأس المال الممتلك إلى إجمالي الموجودات المرجحة بالمخاطر} = \frac{\text{رأس المال}}{\text{إجمالي الموجودات المرجحة بالمخاطر}}$$

5.1.3.نسب مخاطر الاستثمار: من المعروف أن أي قرار استثمار يصحبه مخاطرة حول العوائد الممكن تحقيقها من هذا الاستثمار أو شيء من عدم التأكد، وذلك بسبب غياب معلومات دقيقة خاصة بالمتغيرات التي قد تحدث، فعدم التاكد يعني وجود حالة من الجهل التام بالمستقبل واحتمالات حدوث النتائج غير معروفة بتاتا من قبل متخذي القرارات، أما مصطلح المخاطرة فيدل على أن متخذي القرارات على معرفة جزئية ولو في نطاق محدود حول احتمال حدوث النتائج، ويمكن إدراج أهم النسب التي يمكن أن تقيس المخاطر الرئيسية للبنوك في الجدول الموالي:

الجدول رقم (03): (أهم نسب قياس المخاطر)

النسبة	العلاقة	المدلول
مخاطر الائتمان	مخصصات خسائر القروض / إجمالي القروض	توضح المخاطر الناجمة عن فقدان كل أو جزء من الفوائد المستحقة أو أصل الدين أوكليهما معا
مخاطر السيولة	الودائع الاساسية / إجمالي الأصول	يشير المقياس إلى مقارنة نسبة السيولة النقدية المطلوبة لمقابلة المسحوبات من الودائع والزيادة في القروض
مخاطر سعر الفائدة	الأصول الحساسة للفائدة / إجمالي الأصول	يبين مدى حساسية التدفقات النقدية التي تطرأ على مستوى معدلات الفائدة
مخاطر رأس المال	حقوق الملكية / الأصول الخطرة	تشير إلى الدرجة التي يمكن بها انخفاض قيمة الأصول قبل أن يلحق الضرر بالدائنين والمودعين، أي درجة تغطية حقوق الملكية للأصول ذات المخاطرة
مخاطر التشغيل	إجمالي المصاريف / عدد العمال	تشير إلى كفاءة إدارة التكلفة عند أداء الأنشطة في البنك

المصدر: (ميموني و قراش، 2020، صفحة 105)

2.3. النماذج المستخدمة في تقييم الأداء المالي للبنوك: يتم استخدام المؤشرات لتقييم أداء البنك، فانه يأخذ مجموعة من النسب محدد لذلك ومنه هذه المجموعة المحددة تمثل نماذج مختلفة لقياس الأداء المالي في البنوك، ومن أشهر التقسيمات في النماذج لقياس الأداء نموذج العائد على حقوق الملكية ROE ونموذج CAMELS

1.2.3. نموذج العائد على حقوق الملكية: يعتبر نموذج حقوق الملكية أو نموذج دوبونت (Dopunt) واحد من أهم النماذج في تقييم الأداء، بدأ استخدامه في بداية القرن العشرين اقتصر في بادئ الأمر على قياس معدل العائد على الاستثمار من خلال اشتقاق نسبتين تعبر الأولى عن كفاءة الإدارة بتحقيق الأرباح وهي نسبة صافي الربح إلى إجمالي المبيعات، وتعبر الثانية عن كفاءة الإدارة في استخدام موجوداتها وهي نسبة صافي المبيعات إلى إجمالي الموجودات، وفي عام 1970 تم تطوير النموذج ليتحول من معدل العائد على الاستثمار إلى معدل العائد على حقوق الملكية عن طريق إضافة نسبة ثالثة له تخص المخاطرة وهي نسبة مضاعف الرفع المالي (معاش، 2021، صفحة 58).

إن معدل العائد على حقوق الملكية في البنوك، يقيس معدل العائد المتحقق لاستثمار أموال المالكين وهو مقياس لأداء الإدارة، فإذا كان هذا المعدل مرتفعا فهو دليل للمخاطرة العالية الناجمة عن زيادة الرافعة المالية أما انخفاضه فيشير إلى تمويل متحفظ بالقروض.

1.1.2.3.مؤشرات العائد على حقوق الملكية: نميز خمسة مؤشرات لنموذج حقوق الملكية وفقا للشكل التالي:

الشكل الرقم (01): مؤشرات نموذج العائد على حقوق الملكية

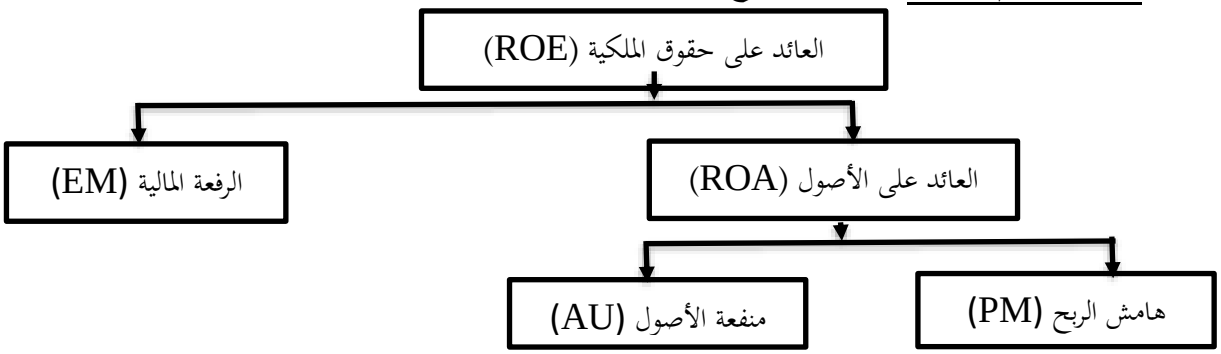

المصدر: (فيلالي، 2020، صفحة 68)

إن صيغة تفسر الأداء بالشكل، توضح أن ارتفاع أو انخفاض العائد على حقوق الملكية يمكن ارجاعه إلى انخفاض أو ارتفاع العائد على الأصول أو الرافعة المالية أو كلاهما، فإذا كان السبب في ارتفاع العائد على حقوق الملكية راجع إلى ارتفاع في معدل الرافعة المالية فإن ذلك يدل على ارتفاع المخاطرة الناتجة عن الاعتماد الكبير على مصادر خارجية في استثمارات أو توظيفات البنك لذا على المحللين والمساهمين التعرف على مستوى الخطر الذي يتطلبه ذلك المستوى من العائد، أما إذا كان الارتفاع يعود إلى العائد على الأصول، والذي يعكس الإدارة الممتازة للأصول فإن ستكون في هذه الحالة رسالة أخرى للمحللين والمساهمين عن إدارة المؤسسة.

2.2.3. نموذج التقييم الأمريكي CAMELS: تعد مرحلة اختيار مؤشرات تقييم الأداء من المراحل الأولى والمهمة لعملية التقييم، ومنها نظام CAMELS والذي يعتبر من أهم المعايير والنماذج الحديثة المستعملة من قبل البنوك المتطورة للتنبؤ بالمخاطر المالية وذلك باستخدام مجموعة من المؤشرات النموذجية (بختي، 2018، صفحة 88).

ويمكن تعريف نظام CAMELS بأنه عبارة عن مؤشر سريع الإلمام بحقيقة الموقف المالي لأي بنك ومعرفة درجة تصنيفه، وهو يعتبر أحد الوسائل الرقابية المباشرة التي تتم عن طريق الرقابة الميدانية وتعتمد عليه السلطات الرقابية في قراراتها، من خلال استخدام ستة عناصر جوهرية تتمثل أساسا في العناصر التالية:

الشكل الرقم (02): مكونات نظام التقييم المصرفي CAMELS

Capital Adequacy	C	كفاية رأس المال
Asset Quality	A	جودة الأصول
Management Quality	M	جودة الإدارة
Earning Management	E	إدارة الربحية
Liquidity Position	L	درجة السيولة
Sensitivity to Risks Market	S	الحساسية اتجاه مخاطر السوق

المصدر: (عاشوري، 2011، صفحة 78)

حيث يرمز الحرف C لمدى كفاية أرس المال لحماية المودعين وتغطية المخاطر، والحرف A لجودة الموجودات وما يتوقع تحصيله من قيمتها الصافية داخل وخارج الميزانية ومدى وجود المخصصات لمقابلة الموجودات المشكوك في تحصيلها، بينما يرمز الحرف M للإدارة ومستوى كفاءتها وتعمقها والتزامها بالقوانين المنظمة للعمل المصرفي ومدى كفاءة أجهزة الضبط الداخلي والمؤسسي ووجود سياسات وتخطيط مستقبلي أما الحرف E فيرمز لمستوى الربحية ومدى مساهمته في نمو المصرف وزيادة رأس المال، والحرف L لقياس سلامة السيولة ومقدرة المصرف على الإيفاء بالتزاماته الحالية والمستقبلية المتوقعة وغير المتوقعة، وأخيار الحرف S يرمز لحساسية المصرف اتجاه مخاطر السوق (بورقبة، 2011، صفحة 73).

و نظرا للطبيعة المميزة للبنوك الإسلامية قام الباحثون بإضافة معيار سابع يتلاءم وهذه الطبيعة تمثل في السلامة الشرعية Shariaa Compliant (S)

1.2.2.3. كيفية استخدام معيار CAMEL في قياس الأداء المالي للبنوك: يمكن معرفة كيفية استخدام معيار CAMELS في قياس الأداء المالي للبنوك، من خلال تصنيف البنك وفقا لكل عنصر من عناصر نظام التقييم الستة ويمكن ايجازها كما يلي:

- **تحليل كفاية رأس المال**: تحدد مؤشرات كفاية رأس المال صلابة المؤسسات المالية في مواجهة الصدمات التي تواجه بنود الميزانية، وتكمن أهمية مؤشرات كفاية رأس المال في أنها تأخذ بعين الاعتبار أهم المخاطر المالية التي تواجه المؤسسات المالية، ويتبين لنا تصنيف قاعدة رأس مال البنك من خلال النظر إلى مستوى رأس المال في سنة الأساس ومقارنتاها بالسنوات السابقة وذلك بالاعتماد على مؤشرات التصنيف المعد من قبل مؤسسة Examiner Orientation الأمريكية والتي تقسم رأس المال حسب الجدول التالي:

الجدول رقم (04): (تصنيف رأس المال حسب مؤسسة Examiner Orientation)

النسبة	رأس مال جيد	رأس مال ملائم	رأس مال ضعيف	رأس مال ضعيف جدا
رأس المال الأساسي / متوسط الأصول	5% فأكثر	4% فأكثر	أقل من 4%	أقل من 3%
رأس المال الأساسي / الأصول المرجحة بالمخاطر	5% فأكثر	4% فأكثر	أقل من 4%	أقل من 3%
إجمالي رأس المال / الأصول المرجحة بالمخاطر	10% فأكثر	8% فأكثر	أقل من 8%	أقل من 6%

المصدر: (قطاف، 2018، صفحة 202)

- **تحليل جودة الأصول** للحكم على جودة أصول البنك يتم حساب مجموعة من النسب حسب المعطيات المتوفرة عن البنك، ثم مقارنتها مع فئات جودة الأصول التي وضعتها مؤسسة Examiner Orientation الأمريكية

الجدول رقم (05): (أهم النسب لتصنيف جودة الأصول وفق نموذج CAMELS)

درجة التصنيف	نوع التصنيف	نسبة الأصول المرجحة (WCR)	نسبة إجمالي التصنيف(TCR)
1	قوية	أقل من 5%	أقل من 20%
2	مرضية	من 5% إلى 15%	من 20% إلى 50%
3	جيدة بعض الشيء	من 15% إلى 35%	من 50% إلى 80%
4	حدية	من 35% إلى 60%	من 80% إلى 100%
5	غير مرضية	60% فأكثر	100% فأكثر

المصدر: (قطاف، 2018، صفحة 203)

- تحليل جودة الإدارة: يوجد العديد من النسب التي تقيس جودة الإدارة، منها نسبة النفقات العامة إلى إجمالي الأصول ونسبة إجمالي الدخل التشغيلي إلى إجمالي الأصول، وقد حدد نموذج CAMELS درجات التصنيف المتعلقة بتقييم بهذه العنصر، كما هو مبين في الجدول التالي:

الجدول رقم (06): (درجات تصنيف جودة الإدارة وفق نموذج CAMELS)

درجة	نوع التصنيف	نسبة إجمالي النفقات التشغيلية / صافي الأرباح
1	قوية	أقل من أو يساوي 25%
2	جيدة	من 26% إلى 30%
3	مقبولة	من 31% إلى 38%
4	ضعيفة	من 39% إلى 45%
5	حرجة	46% فأكثر

المصدر: (بوكفة و بن خالد، 2022، صفحة 195)

- تحليل الربحية: تنظر إدارة المصرف إلى الأرباح كأحد العناصر الهامة لضمان استمرارية أداء المصرف، فهي تتأثر بشكل مباشر بمدى جودة الأصول ويتم قياس فعاليتها من خلال تحديد نسبة العائد على متوسط الأصول كنقطة البداية لتقييم الأرباح، ويمكن تصنيف ربحية البنك وفق نموذج CAMELS من خلال جدول التالي:

الجدول رقم (07): أهم النسب تصنيف الربحية وفق نموذج CAMELS

درجة التصنيف	الدخل من التمويل\ إجمالي الدخل	المصروفات \ الدخل	(ROA) صافي الدخل \متوسط الأصول آخر السنة
1	> 75 %	< 55%	> 1,5 %
2	> 50 %<75%	> 55 %<65%	> 0,75 %<1,5%
3	> 20 %<35%	> 65 %<75%	> 0,40 %<0,75%
4	> 10 %<20%	> 75 %<85%	> 0 %<0,40%
5	<10%	>85%	<0

المصدر: (قطاف، 2018، صفحة 204)

-تحليل السيولة: تقيس هذه النسبة كفاية السيولة الحالية والمرتقبة للمصرف، بالإضافة إلى دراسة النشاطات المتعلقة بالتمويل، وهي نسبة إجمالي القروض إلى إجمالي الودائع، وللحكم على مدى توفر السيولة لدى البنك وافق نموذج CAMELS نورد الجدول التالي:

الجدول رقم (08): (نسب تصنيف السيولة وفق نموذج CAMELS)

درجة	التمويل\ الودائع	صافي التمويل \	نسبة السيولة الداخلية
1	< 55 %	< 50%	> 15 %
2	<60%	< 60%	> 12 %
3	<65%	<65%	> 10 %
4	<70%	<70%	> 5 %
5	> 71 %	> 70 %	< 5 %

المصدر (زتوني، الصفحات 14-15)

-تحليل الحساسية لمخاطر السوق: يعتبر تحليل الحساسية إلى السوق حديثا نسبيا مقارنة مع مكونات نظام التقييم المصرفي الأمريكي، حيث أنجز هذا المكون سنة 1997، وذلك في ضوء التطورات المالية والمصرفية التي حدثت على المستوى الدولي والتي جعلت المصارف أكثر عرضة للأزمات المالية، فإنه لابد من التركيز على العديد من الموضوعات في هذا الخصوص ومنها حساسية صافي أرباح البنك للتوقعات المختلفة للتغير في أسعار الفائدة، والتقلبات في مراكز الصرف الأجنبي، وفي أسعار الأوراق المالية، (حسين و عبد الرضا، 2022، صفحة 38) و من أهم المؤشرات التي يعتمد عليها في قياس درجة حساسية البنك اتجاه مخاطر السوق هي مخاطر التغير في أسعار الفائدة وذلك من خلال حساب النسبة التالية:

$$\text{نسبة حساسية مخاطر السوق} = \frac{\text{الفجوة الحساسة للمخاطر}}{\text{إجمالي الموجودات}}$$

والجدول رقم (09) يبين أوزان هذا المؤشر

الجدول رقم (09): (نسب تصنيف الحساسية اتجاه مخاطر السوق وفق مؤسسة (ACCION) الأمريكية)

درجة التصنيف	1	2	3	4	5
النسبة المعيارية	≤ 25 %	30% -26%	37% - 31%	42%-38%	43%≥

المصدر: (حسين و عبد الرضا، 2022، صفحة 38)

- التقييم النهائي للبنك: بعد عملية تقييم كل عنصر من عناصر نموذج التقييم المصرفي الأمريكي CAMELS تأتي مرحلة التقييم الكلي للبنك والتي يوضحها الجدول التالي:

الجدول رقم (10): (التقييم الكلي للبنك وفق نموذج CAMELS)

التصنيف	مجال التقييم	نوع التصنيف	نسبة السيولة الداخلية
1	1,4-1,0	قوي	الموقف سليم من كل النواحي، ولا يتطلب اتخاذ أي إجراء رقابي
2	2,4-1,6	مرضي	الموقف سليم نسبيا مع وجود بعض القصور، وعلية وجب معالجة السلبيات.
3	3,4-2,6	مقبول	يظهر نقاط القوة والضعف، لذلك وجب رقابة ومتابعة مستمرة
4	4,4-3,6	هامشي	هناك خطر قد يؤدي إلى الفشل، ولذلك وجب وضع برنامج إصلاح ومتابعة ميدانية
5	5,0-4,6	غير مرضي	الموقف خطر جدا

المصدر (المحمود، 2014، صفحة 61)

4. تقييم الأداء المالي لبنك السلام

1.4.تقديم بنك السلام الجزائري: يعتبر بنك السلام نموذج للمصارف الإسلامية في الجزائر، فهو ثاني بنك إسلامي في السوق المصرفي الجزائري بعد بنك البركة، يعمل بمطابقة مفاهيم الشريعة الإسلامية في كافية الأنشطة المصرفية التي يقوم بها.

1.1.4. نشأة بنك السلام: تم الإعلان عن انشاء بنك السلام الجزائري بتاريخ 08 جوان 2006 وهو مصرف تجاري تأسس بموجب القانون الجزائري، حيث تم اعتماده من قبل بنك الجزائر بتاريخ 2008/09/10، بينما بدأ مزاولة نشاطه بشكل رسمي بتاريخ 2008/10/20، وكان قد بدأ بنك السلام الجزائري برأس مال قدره 5 مليار دينار جزائري، كما تم خلال نهاية سنة 2019 رفع رأس ماله إلى 15 مليار دينار جزائري، ويظم بنك السلام حاليا 18 فرعا موزعة عبر التراب الوطني. (ميموني و قراش، 2020، صفحة 106)

2.1.4. الأهداف العامة للبنك السلام: يهدف بنك السلام إلى تلبية الاحتياجات الاقتصادية في ميدان الخدمات المصرفية والأعمال الاستثمارية وذلك من خلال:

- توفير التمويل اللازم لسد حاجيات القطاعات المختلفة؛
- تشجيع التوفير العائلي وتوجيهه نحو المشاركة في الاستثمار البنكي غير الربوي من أجل دفع عجلة التنمية؛
- إعطاء القروض الحسنة وفقا للقواعد التي يقررها البنك؛
- تطوير أشكال التعامل مع البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية؛
- توديه النشاط الاستثماري نحو جهود التنمية الاقتصادية؛

- تطوير أشكال التعامل مع البنوك التقليدية وفق الصيغ الشرعية.

2.4. تقييم الأداء المالي لبنك السلام وفق نموذج العائد على حقوق الملكية

1.2.4 : المؤشرات المستخدمة في الدراسة: لحساب مختلف النسب المتعلقة بنموذج العائد على حقوق الملكية، نتطرق أولا إلى المؤشرات المكونة لها خلال فترة الدراسة 2018-2021 في بنك السلام الجزائري، وهذا ما يتضمنه الجدول التالي:

الجدول رقم (11): المؤشرات المستخدمة **الوحدة:** ألف دينار جزائري

السنوات	الدخل الصافي	حقوق الملكية	إجمالي الأصول	إجمالي الإيرادات
2018	2 418 015	17 304 949	110 109 059	7 620 305
2019	4 007 410	19 012 201	131 018 967	10 508 907
2020	3 069 188	18 900 240	162 625 776	9 159 105
2021	3 221 389	27 451 263	237 350 804	11 899 034

المصدر: من إعداد الباحثين انطلاقا من على التقارير المالية لمصرف السلام (2018-2021)

2.2.4.نتائج الدراسة حسب نموذج العائد حقوق الملكية: إن العائد على حقوق الملكية متكون من ثلاث مؤشرات مهمة، حسب العلاقة التالية:

العائد على حقوق الملكية= مؤشر الربحية × مؤشر الأصول × مؤشر الرفع المالي

$$\frac{\text{الدخل الصافي}}{\text{حقوق الملكية}} = \frac{\text{الدخل الصافي}}{\text{إجمالي الإيرادات}} \times \frac{\text{إجمالي الإيرادات}}{\text{إجمالي الأصول}} \times \frac{\text{إجمالي الأصول}}{\text{حقوق الملكية}}$$

وتوصلنا بعد حساب النسب سالفة الذكر لنتائج مؤشرات الدراسة، وكانت النتائج كما هو مبين في الجدول التالي:

الجدول رقم (12): (نتائج مؤشرات الدراسة المالية للفترة الممتدة من 2018-2021)

السنوات	العائد على حقوق الملكية	العائد على الأصول	الرافعة المالية	هامش الرابح	منفعة الأصول
2018	%13,97	%2,20	6,36	%31,73	%6,92
2019	%21,08	%3,06	6,89	%38,13	%8,02
2020	%16,24	%1,89	8,60	%33,51	%5,63
2021	%12,43	%1,43	8,72	%30,71	%4,64

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على التقارير السنوية (بنك السلام الجزائري، 2018-2021)

- تظهر نتائج مؤشر العائد على حقوق الملكية في الجدول رقم (12) أن بنك السلام حقق معدل عائد مرتفع مما يمكنه

من توزيع نسبة أكبر من الأرباح على المساهمين وكذلك زيادة نسبة الأرباح المحتجزة (الاحتياطات)، وعليه نخلص من النتائج المسجلة إلى أن معدل العائد على حقوق الملكية قد سجل أعلى معدل سنة 2019 بنسبة 21,08%

وإذا ما حللنا هذه النتائج إلى مصادرها أي إلى المؤشرين المساهمين في تحقيقها وهما العائد على الأصول (ROA) والعائد على الرافعة المالية (EM) نجد أن معدل العائد على حقوق الملكية لبنك السلام الجزائري يعود بدرجة كبيرة إلى العائد على الرافعة المالية وبدرجة أقل إلى يعود لمؤشر العائد على الأصول، وهذا ما يوضحه الجدول رقم (12)

كما بين الجدول رقم (12) أن بنك السلام قد حقق معدلات عائد على الأصول فوق 1% في جميع سنوات الدراسة بلغ أقصاها سنة 2019 بنسبة 3,06%

بالمقابل يبين الجدول رقم (12) أن بنك السلام اعتمد على مضاعف حق الملكية (العائد على الرافعة المالية) في تحقيق العائد على حقوق الملكية حيث بلغت أعلى قيمة له سنة 2021 بقيمة 8,72 وملاحظ أن هذا المؤشر سجل ارتفاعا مستمرا خلال السنوات الدراسة الأربعة.

واستكمالا لتحليل نموذج العائد على حقوق الملكية يمكن تحليل مؤشر العائد على الأصول ROA إلى مكونيه مؤشر هامش الربح (PM) الذي يعكس مدى كفاءة المصرف في إدارة ومراقبة تكاليفه، ومنفعة الأصول (UA) التي تعكس الاستعمال الأفضل للأصول أو ما يعرف بجودة الأصول وهو ما يوضحه الجدول رقم (12) حيث يلاحظ تحقيق بنك السلام لمعدلات هامش ربح مرتفعة جدا، خلال سنوات الدراسة الأربعة فقد سجل نسب 31,73%، 38,13% 33,51% و 30,71%، على التوالي خلال سنوات 2018،2019،2020، 2021

أما فما يخص مؤشر منفعة الأصول فمن خلال قراءة نتائج الجدول نلاحظ تذبذبا في مؤشر منفعة الأصول للفترة المدروسة، حيث تم تسجيل معدل 6,92%، سنة 2018 ليرتفع إلى نسبة 8,02%، سنة 2019 ليبلغ نسبة 5,63%، سنة 2020 مسجلا انخفاضا بمقدار 2,39%.

وتفسير ذلك قد يعبر على تحقيق البنك لنسب نمو متفاوتة، وتعتبر هذه النسب مشجعة.

3.4. تقييم الأداء المالي لبنك السلام وفق نموذج CAMELS

– تحليل مؤشر ملاءة (كفاية رأس المال): تعبر كفاية رأس المال عن الأمان الذي يحتفظ به البنك لتوفير الحماية للمودعين، يمكن تقييم كفاية رأس المال بنك السلام من خلال حساب نسبة رأس المال الأساسي إلى متوسط الأصول

الجدول رقم (13): نسبة رأس المال الأساسي لمصرف السلام خلال الفترة (2018-2021)

النسبة	2018	2019	2020	2021
رأس المال الأساسي	18 631 558	20 030 690	20 284 737	29 858 694
متوسط الأصول	97 194 942	120 013 564	146 822 371,5	200 063 215
رأس المال الأساسي / متوسط الأصول	%18,95	%17,16	%14,12	%14,38
التصنيف السنوي	1	1	1	
التصنيف الكلي	1			

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على التقارير السنوية (بنك السلام الجزائري، 2018-2021)

من خلال الجدول السابق يتضح أن نسبة كفاية رأس مال مصارف السلام قد فاقت 5% طيلة سنوات الدراسة وهذا يعني أن المصرف لا يواجه أي مشكلة في التصدي لمختلف المخاطر التي قد تواجهه، ومنه نستنتج أن رأس مال بنك السلام الجزائري يقع ضمن التصنيف رقم (1) خلال سنوات الدراسة بمعنى أنه رأس مال جيد.

- تقييم جودة الأصول لمصرف السلام الجزائري: سيتم في هذا الفرع تحليل كل من نسبة التصنيف المرجح ونسبة إجمالي التصنيف ويمكن تلخيصها في الجدول التالي:

الجدول رقم (14): تقييم جودة الاصول لمصرف السلام الجزائري خلال الفترة (2018-2021)

النسبة	2018	2019	2020	2021
المخصصات	1 197 266	1 167 153	1 122 593	1 670 717
حقوق الملكية	17 304 949	19 012 201	18 900 240	27 263 451
نسبة التصنيف المرجح	%6,47	%5,78	%5,61	%5,77
التصنيف السنوي	2	2	2	2
القروض المتعثرة	2 740 472	2 907 507	3 679 358	5 178 693
نسبة إجمالي التصنيف	14,81%	14,41%	18,38%	17,90%
التصنيف السنوي الكلي	1	1	1	1
التصنيف الكلي	1			

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على التقارير السنوية (بنك السلام الجزائري، 2018-2021)

من خلال الجدول السابق يتضح أن نسبة التصنيف المرجح للسنوات محل الدراسة تقع ضمن المجال (5%-15%) أي أن هذه النسبة تقع ضمن التصنيف (2)، كما نلاحظ أن نسبة التصنيف الاجمال للسنوات محل الدراسة هي أقل من

20% وبالتالي تقييم ضمن التصنيف (1) ، مما سبق يتضح أن التصنيف الكلي الذي تحمله أصول بنك السلام حسب نظام التقييم CAMELS هو التصنيف رقم (1) أي أن جودة أصوله قوية.

– تقييم كفاءة وفعالية إدارة بنك السلام الجزائري: لقياس جودة الإدارة في بنك السلام سنعتمد على مؤشر نسبة إجمالي المصاريف التشغيلية إلى إجمالي الأصول كما هو موضح في الجدول الموالي:

الجدول رقم (15): تقييم جودة الإدارة لمصرف السلام الجزائري خلال الفترة (2018-2021)

النسبة	2018	2019	2020	2021
المصاريف التشغيلية	2 656 547	2 165 941	2 887 767	3 019 345
إجمالي الأصول	110 059 109	131 967 018	162 776 625	273 350 804
نسبة إجمالي المصاريف التشغيلية إلى إجمالي الأصول	%2,31	%2,24	%1,70	%1,22
التصنيف السنوي	1	1	1	1
التصنيف الكلي	1			

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على التقارير السنوية (بنك السلام الجزائري، 2018-2021)

من خلال التصنيف (1) والذي يعكس قوة معدل الأداء المالي وكفاءة إدارة بنك السلام في ضبط المصاريف التشغيلية.

– تقييم ربحية بنك السلام الجزائري: وذلك بالاعتماد على مؤشر معدل العائد على متوسط الأصول وكذا نسبة المصاريف إلى الإيرادات ونسبة الدخل من التمويل إلى إجمالي الدخل كما هو موضح في الجدول الموالي:

الجدول رقم (16): (تقييم ربحية مصرف السلام الجزائري خلال الفترة (2018-2021))

النسبة	2018	2019	2020	2021
معدل العائد على متوسط الأصول	%2,47	%3,32	%2,09	%1,69
التصنيف السنوي	1	1	1	1
نسبة المصاريف إلى الإيرادات	%56,59	%49,72	%56,28	%59,71
التصنيف السنوي	2	1	2	2
نسبة الدخل من التمويل إلى إجمالي الدخل	%71,47	%72,25	%83,73	%87,01
التصنيف السنوي	2	2	1	1
التصنيف السنوي الكلي	2	1	1	1
التصنيف الكلي	1			

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على التقارير السنوية (بنك السلام الجزائري، 2018-2021)

بحصول بنك السلام على التصنيف (1) كما هو موضح في الجدول أعلاه ما يجعل البنك قادر على توفير دخل كافي لتلبية متطلبات احتياطيات اللازمة وتوفير نمو رأس المال ودفع حصص أرباح معقولة.

– تقييم سيولة بنك السلام الجزائري: وذلك بالاعتماد على عدة مؤشرات نسبة القروض أو التمويلات إلى الودائع، نسبة السيولة الحاضرة ونسبة القروض أو التمويلات إلى إجمالي الأصول وهو موضح في الجدول الموالي:

الجدول رقم (17): (تقييم سيولة لمصرف السلام الجزائري خلال الفترة (2018-2021))

النسبة	2018	2018	2018	2018
نسبة القروض أو التمويلات إلى الودائع	%88,46	%92,48	%76,53	%77,72
التصنيف السنوي	5	5	5	5
نسبة السيولة الحاضرة	%32,05	%25,92	%38,57	%37,29
التصنيف السنوي	1	1	1	1
نسبة القروض أو التمويلات إلى إجمالي الأصول	%68,67	%73,35	%62,74	%83,46
التصنيف السنوي	4	5	3	5
التصنيف السنوي الكلي	3	4	3	3
التصنيف الكلي	3			

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على التقارير السنوية (بنك السلام الجزائري، 2018-2021)

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ ارتفاع نسبة التوظيف (نسبة القروض أو التمويلات إلى الودائع) خلال السنوات الأربعة حيث تم منحها التصنيف 5 ويمكن تفسير دلك بمنح البنك للتمويلات أكبر من حجم سيولته أو ودائعه، كما

نلاحظ أن نسبة القروض أو التمويلات إلى إجمالي الأصول مرتفعة هي الأخرى وغير مرضية حجم القروض مرتفع بالمقارنة بحجم الأصول، أما نسبة السيولة الحاضرة فهي جيدة خلال السنوات الأربعة وتبين قدرة البنك على مواجهة التزاماته القصيرة.

مما سبق يتضح أن سيولة بنك السلام تأخذ التصنيف 3 مما يتطلب رقابة فورية وقوية.

– تقييم حساسية بنك السلام الجزائري لمخاطر السوق: تتعرض مصرف السلام الجزائرية للمجموعة من المخاطر، تتمثل في مخاطر الائتمان والمخاطر التشغيلية ومخاطر الامتثال بالإضافة إلى مخاطر التغير في أسعر الفائدة فالبنوك الإسلامية تحدد هامش الربح في البيوع بالآجلة بالاستناد إلى سعر الفائدة السائد في السوق المصرفية كسعر أساس، ونظرا لعدم جواز تغيير هامش الربح خلال فترة الأجل، فإن البنوك الإسلامية سوف تتعرض للمخاطر الناشئة عن تغير سعر الفائدة في السوق المصرفية خلال فترة الأجل.

وستقتصر في عملية تقييمنا لحساسية بنك السلام اتجاه مخاطر السوق على مخاطر التغيير في أسعار فائدة وذلك من خلال تحليل الفجوة بين الأصول والخصوم الحساسة للتغير في أسعار الفائدة حيث:

GAP= RSAs – RSLs

الجدول رقم (18): تقييم حساسية بنك السلام الجزائري لمخاطر التغيير في أسعار الفائدة خلال الفترة (2018-2020)

النسبة	2018	2019	2020	2021
الأصول الحساسة للتغير في سعر الفائدة RSAs	740 596 103	123 281 682	155 268 632	230 153 165
الخصوم الحساسة للتغير في سعر الفائدة RSLs	72 195 486	87 860 315	116 579 203	159 368 771
الفجوة GAP	31 545 110	36 421 366	39 689 428	70 382 796
إجمالي الأصول	110 059 109	131 967 018	162 776 625	237 350 804
GAP RATIO	%28,25	%27,76	%24,25	%29,77
التصنيف السنوي	2	2	2	2
التصنيف الكلي	2			

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على التقارير السنوية (بنك السلام الجزائري، 2018-2021)

من خلال الجدول نلاحظ أن الفجوة موجبة خلال السنوات الأربعة وهذا يدل على أن الأصول الحساسة للتغير في سعر الفائدة أكبر من الخصوم الحساسة للتغير في سعر الفائدة، كما نلاحظ أن مؤشر للحساسية يقع ضمن المجال 26%-30% حسب نظام CAMELS الأمر الذي جعل مصرف السلام يحصل على التصنيف رقم 2، مما يعني أن هيكل أصوله لحساسية لمخاطر السوق ملائمة مرنة في مواجهة مخاطر السوق.

- **التقييم الكلي لبنك السلام الجزائري**

بعد الدراسة المفصلة لكل مؤشر من نظام CAMELS ومن خلال الجدول أدناه يتضح ان بنك السلام قد تحصل على المتوسط تصنيف 2 مما يعني ان اداء البنك سليم نسبيا مع وجود بعض القصور وسلبيات التي يجب معالجتها

الجدول رقم (19): (التقييم الكلي لبنك السلام الجزائري)

	كفاية رأس المال	جودة الاصول	جودة الإدارة	إدارة الربحية	مؤشر السيولة	حساسية مخاطر السوق
التصنيف السنوي الكلي	1	1	1	1	3	2
التصنيف الكلي	2					

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على التقارير السنوية (بنك السلام الجزائري، 2018-2021)

5. الخاتمة

من خلال تقييم الأداء المالي لبنك السلام الجزائري عن طريق نموذجي العائد على حقوق الملكية ومعيار التقييم المصرفي الامريكي خلصنا إلى جملة من النتائج توضح أهمية النموذجيين في تسليط الضوء على نقاط القوة والضعف في أنظمة العمل المصرفية والوقوف على مدى سلامة الوضعية المالية للبنك.

1.4. اختبار الفرضيات: اشتملت الدارسة على فرضية رئيسية، مفادها أنه يمكن تقييم الأداء المالي لبنك السلام الجزائري بطريقة أكثر موضوعية باستخدام نموذج العائد على حقوق الملكية ومعيار CAMELS والوقوف على مدى سلامة وضعيته المالية. وقد توصلت نتائج الدراسة لإثبات صحة هذه الفرضية، فمن خلال تطبيق النموذجين السابقين على بنك السلام الجزائري تم الكشف على نقاط قوة البنك والمتمثلة في رأس مال البنك وجودة أصوله والأرباح التي يحققها، والوقوف على نقاط الضعف والمتمثلة في المشاكل التي يعاني منها بسبب السيولة.

2.4.نتائج الدراسة:

من خلال تطبيق نموذج العائد على حقوق الملكية خلصنا إلى ما يلي:

- جانب الربحية: يتمتع بنك السلام بربحية جيدة وهذا ما بينته مؤشرات الربحية الثلاثة PM، ROA،ROE خلال مدة الدراسة 2018-2021 ويعود ذلك لتبني البنك صيغ تمويلية مضمونة الربحية كصيغة المرابحة؛

- جانب الكفاءة: وأظهر مؤشر الكفاءة في إدارة ومراقبة التكاليف PM أن بنك السلام يتحكم بشكل جيد في إدارة ومراقبة تكاليفه؛

- جانب الرافعة المالية: أظهر مؤشر الرافعة المالية EM مدى اعتماد البنك على أمواله الخاصة في تمويل أصوله وبالتالي مدى المخاطرة بأموال الغير في استثماراته؛

ومن خلال تطبيق نظام التقييم المصرفي الأمريكي CAMELS على بنك السلام الجزائري كانت النتائج تصب في نفس الاتجاه حيث توصلنا إلى ما يلي:

- تم تصنيف ربحية البنك السلام الجزائري بالتصنيف 1 مما يعني أن البنك يحقق أرباح جيدة ويوفر دخل كافي لتحقيق متطلبات تكوين الاحتياطي اللازم لنمو رأس المال وتوزيع أرباح المعقولة للمساهمين؛

- تميزت أصول مصرف السلام الجزائري خلال السنوات الأربعة محل التقييم بالجودة اللازمة حسب نظام CAMELS؛
- يحقق بنك السلام الجزائر نسبة ملاءة تفوق النسبة المطلوبة قانونا مما يدل على كفاية رأس مال البنك للمخاطر التي يتعرض لها ومنه تم تصنيف ملاءة البنك بالتصنيف 1؛
- تم تصنيف سيولة البنك بالتصنيف 3 ما يعني أن أداءه غير مرضي فيما يتعلق بالسيولة، لذلك يجب أن تتخذ إجراءات فورية لتقوية مركز السيولة لضمان تلبية البنك لاحتياجاته الحالية؛
- يتميز بنك السلام الجزائري حسب نظام CAMELS بصورة عام بموقف سليم ومرضي نسبيا.

3.4. التوصيات:

– يجب العمل على الموازنة بين الربحية والسيولة، فالربحية مهمة للبنك، لكن يجب المحافظة على السيولة للقدرة على أداء الالتزامات وعدم الوقوع في خطر الفشل المالي.

5. قائمة المراجع:

- أمينة بن جدو ، و مسعود ميهوب، (2020)، "**تقييم الأداء المالي في البنوك التجارية باستخدام النسب المالية– دارسة تحليلية للبنك الأمريكي AmeriServ financial INC للفترة الممتدة بين (2010–2019)**"، مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية، 04(02).
- ايناس عياد، و عبد الناصر براني، (2022)، "**تقييم إستراتيجية أداء المصارف الإسلامية وفق النماذج الحديثة– حالة بنك السلام الجزائر**"، مجلة إيليزا للبحوث ودراسات، 07(01).
- بلقاسم ميموني، و محمد قراش، (2020)، "**التحليل المالي ودوره في تقييم نشاط المؤسسات البنكية – دراسة تطبيقية مقارنة بين مصرف السلام الجزائري وبنك البركة الجزائري خلال الفترة 2010–2018**"، المجلة الدولية للأداء الاقتصادي، 03(02).
- بنك السلام الجزائري. (2018-2021). تقارير سنوية.
- حسين المحمود. (2014)، "**امكانية استخدام نظام Camels في تقييم جودة الربحية في المصارف الاسلامية (دراسة تطبيقية)**". رسالة ماجستير – جامعة دمشق، دمشق سوريا.
- حسينة معاش، (2021)، "**تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية بالاعتماد على نموذج العائد على حقوق الملكية، دراسة حالة البنك الوطني الجزائري خلال الفترة 2014–2018**"، REVUE MAGHREBINE MANAGEMENT DES ORGANISATIONS، 05(01).
- حمزة بوكفة، و جميلة بن خالد، (2022)، "**تقييم الأداء المالي للبنوك باستخدام نظام التقييم البنكي CAMELS ودوره في التحكم في المخاطر –دراسة حالة بنك BNA "**، مجلة إقتصاد المال والأعمال، 07(02).
- زينب رمضاني، (2019)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتواره علوم تحت عنوان، "**إمكانية تحسين الأداء المالي للبنوك العمومية الجزائرية**"، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر.

- سهولية قطاف، (2018)، "**تقييم سلامة الاستقرار المالي للبنك الوطني الجزائري باستعمال نظام التقييم المصرفي الأمريكي**"، مجلة دراسات العدد الاقتصادي، 15(01).
- شوقي بورقبة، (2011)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتواره علوم تحت عنوان، **"الكفاءة التشغيلية للمصارف الإسلامية دراسة تطبيقية مقارنة"**، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر .
- صورية عاشوري. (2011)، رسالة ماجستير تحت عنوان، "**دور نظام التقييم المصرفي في دعم الرقابة على البنوك التجارية دراسة حالة البنك الوطني الجزائري BNA**"، قتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر.
- عبد القادر زتوني، (بلا تاريخ)، "**دراسة المؤشرات الدولية الحديثة لتقييم أداء البنوك**" w ww.iefpedia.com/arab/?p=8927 من موقع موسوعة التمويل الاسلامي 2023.
- عمار عريس، و مجدوب بحوصي، (2017)، "**تعديلات لجنة بازل وتحقيق الإستقرار المصرفي**"، مجلة البشائر الاقتصادية، 03(01).
- عمارية بختي، (2018)، "**تقييم الأداء للبنوك الإسلامية باستخدام معيار CAMLES – دراسة حالة بنك السلام الجزائري**"، مجلة المقار للدراسات الاقتصادية(02)، ص 84 - 103.
- عيسى قروشي، سمية فضيلي، و عبد الرؤوف عز الدين، (2021)، "**تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية باستخدام النسب المالية– دارسة مجموعة من البنوك التجارية الجازئرية خلال الفترة 2012-2015**"، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، 14(1).
- محسن توفيق المطري حسين ، و فرج بدواري الخماس عبد الرضا، (2022)، "**أثر تطبيق نموذج التقييم المصرفي الأمريكي CAMLES كأداة للرقابة على المصارف التجارية الخاصة العراقية للمدة (2016-2020)**"، مجلة دراسات محاسبية و مالية، 17(58).
- نجوى فيلالي، (2020)، "**تقييم الأداء المالي للمصارف دراسة تطبيقية في بنك البركة فرع 402**"، مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية، 06(02).